

سياسة المسؤولية المجتمعية

1 - 17 سياسة المسؤولية المجتمعية

1 - 17 - 1 المقدمة

- إيماننا من بنك البلاد بدوره وواجبه تجاه المجتمع وتطبيقاً لالتزامه الأخلاقي والديني والقانوني النابع من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حرص البنك على التزامه الدائم بخدمة مجتمعه في مختلف المجالات للمساهمة في تحقيق وحماية مصالح أفراد، وزيادة تقدمه ورفاهيته، والحفاظ على البيئة وصيانتها، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ربوع الوطن، وتفعيلاً لدوره وواجبه كبنك مواطن.

- لم يتخذ البنك من المسؤولية المجتمعية ركيزة أساسية لتوجهاته وصنع سياساته وخطته وقراراته الاستراتيجية فحسب، بل ويسعى لتضمينها عملياته اليومية ونشاطاته، بتعزيز الوعي الداخلي لدى منسوبيه بالمسؤولية المجتمعية وأهميتها وأهدافها، والسعي لإتباع أفضل الممارسات لتطبيقها، لتصبح المسؤولية المجتمعية ضمن ثقافة البنك وبيئته التزامه. وبما يعكس أفضل صورةً لبنك البلاد كبنك إسلامي مجتمعي رائد وملتزم من خلال طرح ودعم المبادرات والبرامج والمشاريع المجتمعية والبيئية والمتعلقة بالاستدامة والتنمية المستدامة، وسعيه لتبني الاستثمار الأخلاقي والمسئول مجتمعياً.

1 - 17 - 2 التعريفات:

1 - 17 - 2-1 المسؤولية المجتمعية:

- التزام أخلاقي وديني وقانوني من قبل البنك تجاه المجتمع تحقيقاً للتكافل والتعاون، ومساهمةً في صيانة وحماية مصالح أفراد، وزيادة تقدمه ورفاهيته، والحفاظ على البيئة وصيانتها، وتحقيق الاستدامة والتنمية الشاملة والمستدامة.

1 - 17 - 2-2 الاستثمار الأخلاقي:

- هو الاستثمار ذو الدوافع الأخلاقية الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الجوهرية للبنك، وتأثيرها على عملية صناعة القرار الاستثماري، وبما يهدف إلى خدمة المجتمع، ولا يضره بشكل مباشر أو غير مباشر.

1 - 17 - 2-3 الاستثمار المسئول مجتمعياً:

- هو الاستثمار الذي يُراعى معايير المسؤولية المجتمعية ومعايير الاستدامة إلى جانب المعايير المالية التقليدية.

1 - 17 - 4-2 التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

1 - 17 - 2-5 مبادرات المسؤولية المجتمعية:

- البرامج أو الأنشطة المختارة المخصصة بشكل محدد وواضح، للإيفاء بأهداف محددة متعلقة بالمسؤولية المجتمعية.

1 - 17 - 2-6 عناصر المجتمع:

- الناس والبيئة والتنمية.

1 - 17 - 2-7 مواطنة الشركات/ المواطنة المؤسسية:

- تعني مسؤوليات والتزامات البنك تجاه الوطن والمواطنين، وكافة عناصر المجتمع، من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التي تتضمن قيم ورسالة البنك، والتي تحكم عمله وتؤثر على قراراته المتعلقة بأنشطته المسؤولة مجتمعياً. فلا يعد البنك كشركة مواطناً اعتبارياً صالحاً ومسئولاً مجتمعياً إلا بمشاركته الفعالة -لا في الأعمال الخيرية فحسب- بل وفي البرامج التعليمية والصحية والتنمية والبرامج المتعلقة بحماية البيئة، وتحسين ظروف المجتمع الذي يعمل فيه، فضلاً عن العمل وفقاً لمبادئ الشفافية والمسؤولية والمسألة.

1 - 17 - 3 نطاق السياسة:

- يشمل نطاق هذه السياسة مجموعة بنك البلاد، بما في ذلك أعضاء مجالس الإدارة وجميع أعضاء الإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك والشركات التابعة ومجالس اداراتها وموظفيها.

1 - 17 - 4 أهداف السياسة:

- تهدف سياسة المسؤولية المجتمعية إلى:
1. وضع منهجية وإطار مؤسسي للمسؤولية المجتمعية لبنك البلاد، وتعميم ثقافتها بالبنك والشركات التابعة له، وجعل خدمة المجتمع ضمن ثقافة البنك
 2. حث وتحفيز موظفي البنك -بغض النظر عن مواقعهم ومناصبهم- لتنمية مهاراتهم وحسبهم بمسئولياتهم المجتمعية وخلق روح التعاون والتكافل والتكامل لديهم تجاه المجتمع بكافة عناصره وفتاته،
 3. وضع الأطر الأساسية لتحديد وتقييم وتطوير ودعم البرامج والمبادرات المجتمعية.
 4. تعظيم النواحي الايجابية لرضا المجتمع، ومعالجة النواحي السلبية في المواضيع/البرامج المحددة وفق ما يتم استخلاصه من نتائج الاستبيانات وغيرها.
- بجانب ما سبق ذكره من أهداف رئيسية هناك أهداف أخرى ثانوية لا تقل في الأهمية، تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها أهمها:
1. تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية، وبناء ثقة أكبر مع الجمهور بما يعزز صورة وسمعة البنك وعلامته التجارية ومبيعاته وولاء عملائه.

2. زيادة ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين عوامل الصحة والسلامة، والتأثير الإيجابي على قدرة البنك على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم، وما يتبعه من زيادة الإنتاجية والجودة والكفاءة والفعالية.
3. تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات وما يترتب عليه من تحقيق الوفرة المالي بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفايات.

1 - 17 - 5 مبادئ المسؤولية المجتمعية:

- يسعى بنك البلاد والشركات التابعة له حال ممارسته لمسئولياته المجتمعية إلى خدمة المجتمع وزيادة مساهمته في التنمية المستدامة، وفق ما تقتضيه مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأنظمة المملكة العربية السعودية وأفضل ممارسات ومبادئ المسؤولية المجتمعية وهي:

1. الشفافية:

- يلتزم البنك بأن يُفصح على نحو ملائم واضح ودقيق عن السياسات والإجراءات والقرارات والأنشطة وتأثيراتها المعروفة والمحتملة على عناصر المجتمع، وأن ينتهج البنك منهج فصل وتفويض الصلاحيات، لكل من يشترك في إعداد وإصدار أو اعتماد القرارات، من خلال التدرج في الصلاحيات. كما يعتمد الشفافية والافصاح في إظهار البيانات المالية، والمعلومات المهمة ذات العلاقة وفقاً لأفضل الممارسات الخاصة بالحوكمة المؤسسية والتي اعتمدها مجلس إدارة البنك.

2. السلوك الأخلاقي:

- يبني بنك البلاد سلوكياته وتصرفاته على أخلاقيات الأمانة والنزاهة والعدل والتكامل تجاه كافة عناصر المجتمع والالتزام بتحقيق مصالح الأطراف المعنية.

3. احترام مصالح الأطراف المعنية:

- يضع البنك في اعتباره العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص بالإضافة إلى طبيعة علاقة تلك الأطراف بالبنك. وكذا الأخذ في الاعتبار رؤى هذه الأطراف التي قد تتأثر بقرار ما.

4. احترام الانظمة:

- فضلاً عن التزامه بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة- يلتزم البنك وجميع منسوبيه بكافة أنظمة الدولة واللوائح ذات العلاقة والصادرة من الجهات الحكومية الرقابية والتنظيمية، وكذا احترام المعايير والأعراف الدولية للسلوك والاتفاقيات واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات الدولية المعتمدة والمصادق عليها من الدولة.

1 - 17 - 6 أبعاد المسؤولية المجتمعية:

- تتضمن المسؤولية المجتمعية عدة أبعاد سوف يعمل البنك في نطاقها وسيقوم باختيار برامج من ضمن موضوعاتها، وهي:

1 - 17 - 6- 1- البعد القانوني:

- يلتزم البنك - بالأنظمة واللوائح وكافة القواعد القانونية الصادرة من الجهات الرقابية والتنظيمية المختلفة، والتي تستهدف المحافظة على التوازن بين حقوق البنك وحقوق الأطراف المعنية الأخرى، كاحترام حقوق الإنسان ومنع التمييز، وحماية العملاء، وتحقيق العدالة، وتحسين ظروف العمل، وإتاحة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، وحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها.

1 - 17 - 6- 2- البعد الاقتصادي.

- لا يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى التزام البنك بممارسات مثل حوكمة الشركات، ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد، والاستثمار الأخلاقي. وكذلك الالتزام بتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية:

1 - 17 - 6- 1-2- حوكمة الشركات:

- تلعب الحوكمة دوراً أساسياً وبالغ الأهمية في مجال المسؤولية المجتمعية، بوصفها آلية توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة البنك، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، بما يساعد على استغلال الموارد بكفاءة. كما تضمن الحوكمة عدم تركيز السلطة، مع تطبيق مبدأ المساءلة فيما بينها، وكذا الالتزام بتطبيق جميع مبادئ المسؤولية المجتمعية في عمليات صنع واتخاذ القرارات وتنفيذها، وتطوير أدلة الحوكمة والسياسات ذات العلاقة.

1 - 17 - 6- 2-2- حماية مصالح العملاء والمتعاملين:

- ترتبط المسؤولية المجتمعية بممارسات التسويق العادلة التزاماً بمبدأ العدالة والانصاف من قبل البنك تجاه عملائه والمتعاملين معه، وحماية الصحة والسلامة، والحصول المستدام على الخدمات والمنتجات الأساسية، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامتها وجودتها، وحماية البيانات والخصوصية والسرية، وتوفير إجراءات فعّالة وذات شفافية عند قبول ودراسة والتصريف في الشكاوى، وتسوية المنازعات والتعويضات.

1 - 17 - 6- 3- البعد الاجتماعي والإنساني:

- يتمحور هذا البعد حول كل ما يسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه البنك، واهم المحاور التي تسهم في ذلك ما يلي:

1 - 17 - 6- 3- 1- ممارسات التشغيل والعمل العادلة:

- الموظفون باعتبارهم رأس المال البشري للبنك هم أعلى ما لديه من موجودات ويمثلون ميزة تنافسية كبيرة له، لذا يحرص البنك على كسب دعمهم، -ليس فقط- لإنجاح عملياته وزيادة أرباحه، بل ولمقتضى

4. تمثيل البنك في كل ما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية داخليا وإقليميا ودوليا، وعقد الاجتماعات واللقاءات مع أصحاب المبادرات والشركات والبرامج لإبراز دور البنك وانجازاته في مجال المسؤولية المجتمعية.
5. تنسيق الجهود مع الجهات الرقابية واللجان الإعلامية والمصارف المحلية والجهات الراعية في سبيل تعظيم الجهود وزيادة التعاون بما يعود بالنفع على المجتمع والوعي المصرفي بشكل عام.
6. متابعة الجهات ذات العلاقة والمسؤولة عن المبادرات او بعضها او تنفيذها والرفع لجهة الصلاحية في حال التقصير او عدم التعاون.
7. إعداد خطط وبرامج المسؤولية الاجتماعية.
8. التوصية بشأن الميزانية السنوية المقترحة لبرامج المسؤولية الاجتماعية.

1 - 17 - 8 الأحكام والضوابط الأساسية لأنشطة وبرامج مبادرات المسؤولية المجتمعية:

- ترتبط مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تقوم بها إدارة البنك والشركات التابعة له بالاستراتيجية العامة للبنك تعزيزاً لدوره المجتمعي، حيث يخصص البنك نسبة من صافي أرباحه السنوية لدعم أنشطة وبرامج مبادرات المسؤولية المجتمعية، ويتم تحديد المبلغ بموجب توصية من قبل لجنة الادارة واعتماد من مجلس الادارة.
- ويحكم هذه الأنشطة والبرامج والمبادرات الأحكام والضوابط الأساسية الآتية:
 1. أن لا تكون أنشطة وبرامج مبادرات البلاد المجتمعية تبرعاً نقدياً أو عينياً فحسب، وإنما تمتد إلى الاسهام في أنشطة وأعمال تخدم المجتمع ككل أو الفئة المستهدفة تحديداً.
 2. أن لا تتضمن البرامج والمبادرات تقديم دعم نقدي لأي شخص طبيعي أو اعتباري مباشرة إلا في أضيق نطاق ولاعتبارات يحددها فريق العمل وبما لا يزيد عن 30% من إجمالي الموازنة السنوية المعتمدة للمسؤولية المجتمعية.
 3. أن تعمل البرامج والمبادرات على دعم مشروعات ومبادرات التنمية المستدامة.
 4. أن تستهدف الأنشطة دعم الجهات الرسمية والأهلية والجمعيات والمنظمات والمؤسسات غير الربحية ذات الشخصية الاعتبارية المرخص لها نظاماً بمزاولة عملها والدخول في شراكات معها لتنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع، وأن يتم اعتماد تلك الجهات من قبل اللجنة التنفيذية..
 5. أن تكون كافة البرامج والمبادرات والمشاريع المجتمعية المنفذة قابلة للتقييم والمراجعة والقياس وفق معايير علمية ومهنية محددة تتضمن الأهداف ومدة التنفيذ والفئة المستفيدة وآلية التنفيذ، والتكلفة المالية، وأسلوب المتابعة والتقييم.
 6. التركيز على المبادرات والبرامج داخل المملكة العربية السعودية، وفي حالة المشاركة في المبادرات والبرامج لجهات خارج المملكة العربية السعودية فلا يتم المشاركة فيها إلا بموافقة اللجنة التنفيذية.
 7. كسياسة عامة يفضل أن تكون المشاركات والمبادرات مع الجهات المستفيدة بشكل مباشر وأن يكون أثرها متجهاً للمستفيدين مباشرة.

8. تخصيص ما لا يزيد عن 20% من تكلفة أي مبادرة اجتماعية للتفاعل الإعلامي، على ألا يزيد المبلغ الإجمالي السنوي عن 10% من اجمالي الميزانية السنوية المخصصة للمسؤولية المجتمعية.
9. أن تُمنح الأولوية للبرامج والمبادرات والمشاريع المجتمعية الآتية:
 - أ. البرامج والمبادرات النوعية والإبداعية المبتكرة الموجهة لخدمة المستفيدين مباشرة ولها أثر على أعداد كبيرة من أفراد المجتمع.
 - ب. التي تُمكن من تدوير المبالغ الموجهة لها.
 - ج. التي تراعي التوزيع والتوازن الجغرافي.
 - د. التي تبتغي تطوير فئات مجتمعية محددة مثل المرأة والطفل والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة... إلخ، بما يتفق مع مبادئ المجتمع وقيمه.
10. عدم المشاركة او الدعم في برنامج مجتمعي تابع لجهة ما تم دعمها مسبقا من قبل البنك خلال نفس السنة المالية.
11. عدم المشاركة بأكثر من 10% من اجمالي الميزانية المقررة لبرامج المسؤولية المجتمعية في برنامج او مبادرة واحدة إلا في الظروف الاستثنائية ووفق توصية ترفع إلى مجلس الإدارة للاعتماد.

17-1 - 9 أحكام وضوابط عامة

- أ. تعتبر هذه السياسة الأساس الذي يعتد به لتنظيم جهود وأنشطة المسؤولية المجتمعية في بنك البلاد ويلغي كل ما يتعارض معها من سياسات أو لوائح وإجراءات أخرى.
- ب. تعتبر الاستراتيجية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية المعتمدة من البنك مكملة لهذه السياسة وعلى المعنيين بالمسؤولية المجتمعية العمل على الالتزام بالضوابط والمعايير الواردة بها.
- ج. تقوم الإدارة/الوحدة المعنية بالمسؤولية المجتمعية بعمل إجراءات العمل اللازمة لضبط أعمال المسؤولية المجتمعية بالبنك بما يتوافق مع الأطر المحددة بالسياسة والاستراتيجية المعتمدة من البنك.
- د. كل ما لم يرد ذكره في هذه السياسة تطبق عليه السياسات والقواعد واللوائح والإجراءات المختلفة المنظمة لأعمال البنك ومنسوبيه.

17-1 - 10 تطوير وتعديل السياسة

- يتم تحديث/تعديل/تطوير/تغيير هذه السياسة بناء على توصية من لجنة الالتزام والحوكمة إلى مجلس الإدارة بالموافقة عليها واعتمادها من الجمعية العامة العادية.